



أبناء لبنانية

نائب ناشط لـ «الأبناء»: لا اتفاق في التعيينات والرئيس متمسك بإحداث تغيير جذري واعتماد المحاسبة

عون يحمل إلى باريس ملفي الاحتلال الإسرائيلي ودعم لبنان اقتصادياً

بيروت - ناجي شربل وأحمد عز الدين

تحتة الأظنار هذا الأسبوع إلى زيارة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون إلى العاصمة الفرنسية (باريس) ماكرون. وهذه الزيارة الغربية الأولى لرئيس الجمهورية بعد زيارتين إلى الرياض والقاهرة، استهل بهما جولته الخارجية الرسمية.

وستصدر ملف استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وعدم الانسحاب الكامل وفقاً لاتفاقية وقف إطلاق النار المباحثات، التي جانب شمولها ملفات اقتصادية خاصة بتقديم الدعم إلى لبنان، بجهود فرنسية تبذل في هذا السياق.

وقبل الزيارة، يحيط المبعوث الفرنسي جان - إيف لودريان في بيروت للعمل في مهمة جديدة كلفه بها الرئيس ماكرون، وتتعلق بتأمين المساعدة للبنان، ضمن الجهود الخاصة بعملية إعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية الموسعة على لبنان بين 20 سبتمبر و27 نوفمبر 2024. ولا يسقط رئيس الجمهورية من جدول أعماله اليومي إجراء اتصالات دبلوماسية مكثفة مع عواصم القرار، سعياً للجم التصعيد الإسرائيلي الذي شارف مرحلة «الحرب الصغرى»، بعدما باتت الاعتداءات يومية، وتتوزع بين اغتيال أفراد تقول إسرائيل أنهم من «حزب الله»، الأمر الذي يؤكد نعي الحزب نفسه لهم، إلى تنفيذ ضربات ضد ما تقول إسرائيل أنها أهداف عسكرية، في ضوء ما يتناهى في المقابل عن مشاركة الحزب إعادة بناء قدراته العسكرية والتنظيمية في الخطوط الخلفية لقرى وبلدات الحافة الحدودية الأمامية.

وطرح تداعيات إطلاق الصواريخ من شمال منطقة الليطاني، وما أعقبها من سلسلة غارات وعوان أسع، احتمالات عدة للمرحلة المقبلة، ووضعت السلطة اللبنانية أمام تحديات صعبة عليها مواجهتها



(محمود الطويل)

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلاً وفداً من حزب «الرمافار»

مصدر نيابي بيروتي لـ «الأبناء»: لا استقرار إلا بعقد حوار وطني جامع لنزع السلاح



صورة أرشيفية لدخان يتصاعد جراء غارة من مسيرة إسرائيلية على مدينة صور (محمود الطويل)

المشركة بين المتحاورين لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار والإصلاح وعودة الدولة إلى سابق عهدها.

ورأى المصدر أن «لبنان أمام فرصة ذهبية ينبغي استغلالها بإبرام عقد حوار وطني داخلي لوضع إستراتيجية دفاعية ونزع السلاح، ويسيطر الدولة سيطرتها على كامل أراضيها وتطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، وإلا سيبقى الوضع في لبنان هشاً».

وتابع: «العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان شكل هاجس لدى اللبنانيين جميعهم، وعزز الأمل لدى المغتربين اللبنانيين والأشقاء العرب بتجدد عودة الحرب، بحيث طغى هذا الحدث على استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية في شهر مايو المقبل، لجهة تحريك الماكينات الانتخابية على صعيد بيروت. وهذا الأمر لم يحصل بعد في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع مع العدو الإسرائيلي الذي يتوعد ويهدد يومية. وهناك تحضير نظري من قبل التيارات والأحزاب السياسية المعنية بعملية الانتخابات البلدية في العاصمة. ولم تعقد اجتماعات أو تحالفات في هذا الإطار حتى الآن، بل يتم الحديث عنها في الإفطارات والأحزاب العامة وفي المجلس الخاصة التي تجري يوماً بعد يوم. ويبقى الرهان على قرار المعنيين بالدولة، لجهة حسم قرارهم بالعمل على نزع السلاح وسحب الذرائع من العدو ليعيش المواطن بأمن واستقرار وسلام».

بيروت - خلدون قواس

قال مصدر نيابي بيروتي لـ «الأبناء» أن «لبنان لم يعد يحتمل حرباً جديدة موسعة عليه من العدو الإسرائيلي الذي يحاول استدراج المجموعات المسلحة في جنوبه ويقاعه من عمليات استفزاز شبه يومية، وهذا ما حصل مؤخراً من إطلاق صواريخ من لبنان على إسرائيل التي ردت فوراً بذريعة خرق القرار 1701. في حين أن إسرائيل هي التي تخرق القرار الدولي يومياً باستهدافها المجموعات المسلحة بحجج واهية».

وأضاف «لا يمكن أن يستقر الوضع في لبنان من دون عقد حوار وطني بناء وجدي في قصر بعيدا برئاسة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، للبحث في وضع استراتيجية دفاعية ماهرة بما وافقة الأطراف اللبنانية، خصوصاً من بيده السلاح الذي ينبغي أن يسلمه إلى الجيش اللبناني المعني بالدفاع عن سيادة لبنان واستقراره».

وتابع المصدر النيابي البيروتي «أي كلام آخر هو مضيعة للوقت. وربما تحصل عملية استنزاف للمشهد اللبناني ليقبى البلد من دون استقرار وإعمار وإجراء إصلاحات إلا على الورق، من دون تنفيذها على الأرض. وهذا يتطلب خطوة جريئة للمبادرة إلى إطلاق الصوت عالياً لعقد حوار وطني يضمن قبل الغد، خصوصاً أن قسم العمد (لرئيس الجمهورية) والبيان الوزاري (للحكومة) فيهما كثير من النقاط

من الهدر والفساد يأتي من خلالها وقد فشلت في الأعوام الماضية كل محاولات تشكيل هيئات ناظمة لها ووضعها تحت الرقابة الفعلية، إضافة إلى دراسة جدوى استمرار الكثير منها مع ما تحمله للخرزينة من أعباء كبرى.

وذكرت المصادر أن الاتفاق على تعيين حاكم للمصرف المركزي وتذليل كل الخلافات في الشأن، سيفتحان الباب على مصراعيه أمام البدء بورشة تعيينات واسعة في القطاع العام.

في المقابل، قال رئيس الجمهورية العماد جوزف عون لوفد من حزب «الرمافار»: «الوضع في المنطقة يتطلب أن تكون موحدين تحت سقف الدولة لمواجهة كل التحديات، لأن لبنان دفع ثمن الخلافات الداخلية كثيراً في الماضي». وفي شأن صحي يتعلق بالسلامة الغذائية، شدد رئيس الجمهورية خلال استقباله وفداً من نقابة الأطباء البيطريين في لبنان، على «ضرورة الحفاظ على السلامة الغذائية، ومنع أي تلاعب بصحة المواطنين، ومعاقبة كل من يخالف القوانين ويعرض صحة اللبنانيين للخطر».

في زيارتها المقبلة إلى بيروت، والمتوقعة ابتداء من الأسبوع المقبل.

على صعيد ملفي الإصلاح والتعيينات، تسير الخطوات بسبب نتيجة التباينات في المواقف حول الأشخاص المرشحين للتعيينات من جهة، والمقاربة ضمن الآلية الجديدة التي تم وضعها للتعيينات الإدارية من جهة ثانية.

وقال نائب ناشط يعمل على خط بعيدا والسفارات الغربية لـ «الأبناء»: «لا اتفاق حتى الآن في ملف التعيينات». وتابع: «تسمية حاكم مصرف لبنان من حق عون لوفد من حزب رئيس الجمهورية، شأن تسمية الأخير لقائد الجيش ومدير المخابرات ورئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان». ويتطلع الرئيس جوزف عون إلى إحداث تغيير جذري في المؤسسة منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر الماضي. وهذا الواقع سيفرض على لبنان أيضاً الحفاظ قليلاً على هذه العنصر التي تلتها إلى مرحلة متقدمة في العمل والخضوع للمحاسبة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً من المحسوبيات».

في حين أشارت مصادر مطلعة إلى أن ملف المؤسسات العامة غير الخاضعة مباشرة في حين أشارت المصادر التي تتنظر ما ستحصله ثانية المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس

عشية التحرك الأميركي في اتجاه لبنان، وسقط تأييد عربي للنهج الإسرائيلي في محاولة لتحريك موضوع التفاوض عبر اللجان التي وافق لبنان على تشكيلها، وإن كان هناك بعض التحفظ من جهات معينة لا يخرج عن الإطار المبدئي. في حين أعلن رئيس المجلس النيابي نبيه بري أن إسرائيل تريد جر لبنان إلى محادثات

التي تمارس الضغوط للتفاوض تحت النار، تستفيد من الظروف الدولية والإقليمية المؤاتية لتوجهاتها، وتمارس حرباً من طرف واحد لغرض شروطها على لبنان. فيما لجهة المعنية بالحرب مع إسرائيل التزم الصمت طوال الأشهر الماضية منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر الماضي. وهذا الواقع سيفرض على لبنان أيضاً الحفاظ قليلاً على هذه العنصر التي تلتها إلى مرحلة متقدمة في العمل والخضوع للمحاسبة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً من المحسوبيات».

وسط تصاعد الضغوط خارجياً للسير بموضوع التفاوض مع إسرائيل عبر لجان تضم شخصيات عسكرية ودبلوماسية. في حين يقابل ذلك بإصرار داخلي على حصر التفاوض بالجانب العسكري تحت إشراف لجنة الإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار، برئاسة الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الأبناء» إن الأمور انتقلت من الهمس إلى العلن. وتمارس إسرائيل الضغوط وتريد التفاوض تحت النار، من خلال استمرار العمليات العسكرية سواء بحجج وذرائع أو من دونها، فيما تدعى الأسرار حول الصواريخ التي أطلقت على مستوطنة المطلة قبل أيام لغزا يحمل رسائل باتجاهات عدة، ولم تكشف الأجهزة الأمنية عما توافر لديها من معلومات ومعطيات، ولكن من دون شك فإن الرسالة قد وصلت، وإن كان إطلاق هذه الصواريخ بشكل بدائي فقد تم بحرفية عالية لجهة المكان التي أطلقت منه شمال الليطاني من منطقة النبطية، والجهة المستهدفة وكذلك التوقيت. أمور تدفع إلى توجيه رسائل

نادي الأسير الفلسطيني يعلن وفاة قاصر فلسطيني معتقل لدى إسرائيل منذ شهرين

مقترح مصري جديد حول غزة: انسحاب إسرائيلي كامل مقابل المحتجزين

أسرانا، وكان آخرها استشهاد الفتى وليد خالد أحمد من سلواد بمحافظة رام الله.

واضافت ان الأسير وليد خالد أحمد ارتقى في سجن مجدو بسبب التعذيب والإهمال الطبي المتعمد، مؤكدة ان «ما يتعرض له أسرانا من تعذيب وتتكسل جريمة حرب مكتملة الأركان تنتهك المواثيق الدولية والإنسانية».

من ناحية أخرى، أصابت ضربة إسرائيلية مستشفى في خان يونس في جنوب قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل مسؤول في حماس وفق الجيش الإسرائيلي والحركة الإسلامية. وقال مصدر في «حماس» لوكالة «فرانس برس» إن الضربة أسفرت عن مقتل اسماعيل برهوم، عضو المكتب السياسي للحركة.

وأوضح المصدر في «حماس» - الذي لم يشأ كشف هويته - أن «برهوم كان يتلقى العلاج إثر إصابته بجروح حرجة في غارة إسرائيلية استهدفته فجر الثلاثاء الماضي في منزل في خان يونس».

«فرانس برس»: «لا تعرف سبب وفاة الفتى وليد خالد أحمد (17 عاماً و11 شهراً) في سجن مجدو في شمال إسرائيل.

ويضاف الفتى وهو من بلدة سلواد في الضفة الغربية المحتلة، إلى 62 معتقلاً فلسطينياً معروفة هوياتهم قضاوا داخل السجون الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر 2023، من بينهم «على الأقل 40 من غزة».

وقال نادي الأسير إن سبب وفاة الفتى غير معروفة لدى الحائب الفلسطيني لكنها أشارت إلى أنها تندرج ضمن «الجرائم الممنهجة التي تمارسها منظومة السجون بشكل غير مسبق منذ بدء حرب الإبادة».

ولم يتسن لـ «فرانس برس» الحصول على رد فوري من مصلحة السجون الإسرائيلية حول وفاة القاصر. وقال نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى في بيان مشترك «هذه المرحلة هي الأكثر دموية في تاريخ الحركة الأسيرة منذ العام 1967... ويرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة المعلومة هوياتهم منذ 1967 إلى 300 معتقل.



(أ.ف.ب)

تصاعد الدخان جراء قصف إسرائيلي غرب بيت لاهيا شمال قطاع غزة

الاحتلال بحق شعبنا في غزة والضفة وأسرانا». وقالت الحركة ان ما يتعرض له أسرانا من تعذيب وتكئيل جريمة حرب مكتملة الأركان. إلى ذلك، أعلن نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى أسس وفاة قاصر فلسطيني موقوف منذ سبتمبر الماضي في أحد السجون الإسرائيلية.

وقال نادي الأسير لوكالة نجمة داوود الحمراء فإن هجوم إطلاق النار تسبب بمقتل رجل مسن (75 عاماً) بالإضافة إلى إصابة ثانية «خطرة».

في المقابل، دعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى «تصعيد العمليات البطولية الموجهة في قلب الكيان المحتل وفي كل نقاط وجوده بالضفة ومدينة حيفا الساحلية في شمال إسرائيل.

وعند مفترق طرق في شمال إسرائيل، فيما أكدت الشرطة المنفذ. ويعتبر هذا الهجوم الذي قال جهاز إسعاف نجمة داوود الحمراء إنه تضمن «دهسا» وطعنا وإطلاق نار» الأول منذ استئناف إسرائيل الحرب على قطاع غزة بعد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في 18 الجاري.

وقال المتحدث باسم الشرطة «أطلق إرهابي النار على مدنيين وتابع أنه تم منع إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية وقطع غير مولدات الكهرباء للمستشفيات والجراحين والوفود الطبية ما يهدد حياة آلاف المرضى.

عواصم - وكالات: بينما تتواصل الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة، مطيحة بالهدنة الهشة التي بدأ سريانها في 19 يناير الماضي، اطلت مصر التي لعبت دوراً مهماً كوسيط بين إسرائيل وحركة حماس، بمقترح جديد لوقف النار، فقد كشفت مصادر لوكالة «رويترز»، عن أن القاهرة طرحت مقترحاً جديداً لمحاولة إعادة اتفاق وقف إطلاق النار إلى مساره، وذلك بعد أن أجرت اتصالات الأسبوع الماضي. وأضافت أن مصر اقترحت تحديد جدول زمني لإطلاق سراح جميع الرهائن مقابل جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي الكامل بضمانات أميركية.

كما تابعت أن المقترح المصري نص أيضاً على أن تطلق حماس كل أسبوع سراح 5 رهائن بشرط أن تبدأ إسرائيل تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار بعد الأسبوع الأول. وكان مسؤول مصري قد قال أمس إن «حماس» ستفرج عن خمسة أسرى آخرين، من بينهم مواطن أمريكي إسرائيلي، مقابل سماح إسرائيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

ووقف إطلاق النار مدة أسبوع، وفق ما أفادت وكالة «أسوشيتد برس».

إلى ذلك، أكد مسؤول في حماس أن الحركة «ردت» بإيجابية، على المقترح، دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل.

وفي الأسبوع، قالت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كلاس أن